Journal of Alasmarya University
Vol. 37, Special Issue, December 2024, 58-90

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد 37، عدد خاص، ديسمبر 2024، 58-90

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

DOI: https://doi.org/10.59743/jau.v37i5.2121

الأوضاع الصحية في برقة من خلال الوثائق التاريخية 1835–1911م

أ. د المبروك محمود صالح سليمان[1]*، د.عبدالحميد ابسيس شعيب[2]

[1]قسم الاثار الإسلامية، كلية الاثار والسياحة، جامعة طبرق، ليبيا

[2]قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة طبرق، ليبيا

[1]* Mabruk.ms1973@gmail.com ، [2] lbdalhmydabsys@gmail.com

المستخلص

يتمحور موضوع البحث حول دراسة الأوضاع الصحية بإقليم برقة خلال العهد العثماني الثاني من خلال الوثائق الصحية التي أشارت إلى تفشي الكثير من الأوبئة والأمراض المختلفة ببرقة خلال فترة الدراسة، وقد تناول البحث تلك الأوبئة والأمراض وفترات تفشيها داخل إقليم برقة، حيث قدمت الوثائق دراسة مهمة أظهرت مدى معاناه سكان الاقليم من تلك الأمراض.

الكلمات المفتاحية: إقليم برقة، الأمراض، الأوبئة، العهد العثماني، الطاعون، أمراض العيون.

المقدمة

كان إقليم برقة كغيرها من الأقاليم العثمانية عرضه لتفشى الأمراض والأوبئة، وإن لتلك الأمراض انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً، وقد تعاونت الظروف المناخية السيئة والبيئية والثقافية والاقتصادية على تعميق تدهور الحالة الصحية في برقة إبان العهد العثماني الثاني

لقد رصدت الوثائق التاريخية الكثير من الأمراض والأوبئة التي عرفتها برقة، والوقوف على مخلفاتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعود ذلك لعدة اسباب أهمها غياب المعطيات الدقيقة عن أنواع الأمراض المختلفة ، كذلك مدة الزمنية التي استمر فيها الوباء، ولكن ستركز

عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لقسم التاريخ والحضارة الإسلامية المقام في الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا، في الفترة 29 -31 أكتوبر 2024م بعنوان: تاريخ ليبيا وحضارتها من خلال الوثائق والمخطوطات، تحت شعار: الوثائق والمخطوطات ذاكرة الوطن وهويته
Available online: 15 December 2024

الدراسة على أهم وأخطر الأوبئة والامراض التي كانت الولاية عرضه لها وذلك بتأثير هذه الأمراض في أهم المجالات وتحديد الفترة الزمنية لها.

-مشكلة الدراسة:

من خلال الاطلاع على بعض الوثائق التاريخية التي أشارت إلى الأوضاع الصحية بشكل عامة، وعلى وجه الخصوص إلى العديد من الأمراض والأوبئة، وما تم جمعه من معلومات حول أوضاع الولاية الصحية، ويلاحظ وجود بعض النقص الذي اعترى بعض الباحثين في إظهار الصورة الواضحة للأوضاع الصحية، فإن الكتابات لم تعط صورة واضحة عن الأحوال الصحية، وهذا النقص لربما لم يكن مقصوداً لدى هؤلاء الباحثين، لهذا فإنه من الواجب إماطة اللثام، وكشف النقاب عن الأوضاع الصحية من خلال الوثائق التاريخية، الأمر الذي جعل أمامنا إشكالية بحثية دفعتنا إلى صياغتها على هيئة تساؤل رئيس مفاده: كيف كان الأوضاع الصحية في برقة من خلال الوثائق التاريخية؟ ماهي الأمراض والأوبئة التي انتشرت في برقة؟ هل أعطت الوثائق التاريخية صورة واضحة عن الحالة الصحية ؟

-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الأوضاع الصحية في برقة من خلال الوثائق التاريخية إبان العهد العثماني الثاني، ودراستها دراسة تاريخية وافية، والتركيز على الأمراض والأوبئة وأثرها على الأوضاع الاجتماعية.

-أسباب اختيار الموضوع:

-ان أوضاع برقة الصحية لم تحظ بدراسة وثائقية شاملة، وجل ما كتب عنهم من مقالات وبحوث عبارة عن اختصارات في جوانب معينة فقد.

-رغبة الباحثان في تقديم دراسة وافية من خلال الوثائق التاريخية حول إظهار الحالة الصحية ومدى تأثيرها على السكان.

-أهداف الدراسة:

- تقديم أرضية عمل للدراسين للخوض في معرفة عامة حول الأوضاع الصحية من خلال الوثائق التاريخية، وأخذها كمشروع لدراسة في جزئية مختارة من الموضوع، وربطها بتاريخ الولاية الاجتماعي.

– كما نهدف إلى تقديم دراسة منهجية تاريخية في معناها، قيمة في مغزاها، تطلب منا الخوض في أوضاع الولاية الصحية رصدا وسردا، وفي الكثير من المجالات الأخرى التي أظهرت الأحوال الاجتماعية لاسيما الصحية.

– التعريق على الأمراض والأوبئة التي انتشرت خلال تلك الفترة.

– محاولة التعرف على الأوضاع الصحية ومدى تأثيرها على السكان.

-منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التحليلي التاريخي المستند إلى الوثائق ودراستها وتحليلها تحليلا دقيقا للوصول إلى الحقائق التاريخية المجردة مع اتباع المنهج المقارن، كلما اقتضت ضرورة الدراسة إلى ذلك سبيلا.

ولتوضيح الدراسة تم تقسيمها إلى عدة مباحث وهي:

المبحث الأول– الأوبئة والأمراض المنتشرة بالإقليم:

المبحث الثاني– الإجراءات الحكومية العلاجية في الوقاية من الأمراض والأوبئة.

المبحث الأول– الأوبئة والأمراض المنتشرة بالإقليم:

يتمحور هذا المبحث حول دراسة انتشار الأوبئة والأمراض من خلال قراءة الوثائق التاريخية الصحية التي اعطت صورة تبين السنوات التي تفشت فيها تلك الأوبئة والأمراض ببرقة:

المطلب الأول– أهم الأوبئة والامراض:

1– وباء الطاعون: أشارت الوثائق الصحية إلى تفشى أوبئة بإقليم برقة؛ فخلال سنتي 1844–1845م حّل الطاعون في مدينة درنة، حيث تسبب في أضرار صحية واقتصادية كثيرة، ويّعزى سبب ظهور العدوى إلى إهمال في نظام الحجر الصحي الذي لم يطبق على سفينة أجنبية رست بمينائها وهي تحمل العدوى[1]. كما انتشر الطاعون في بنغازي سنة 1850م، وقد عاود الكرة مرة أخرى واجتاح المدينة المذكورة عام 1858م، وقد ساد الاعتقاد أن السبب في وصول العدوى إليه هو عدم استكمال المدة المقررة للسفن في نظام الحجر الصحي. ويعتقد أن الجهة التي قدمت منها العدوى إلى الإقليم هو إقليم طرابلس نظراً لتفشي الطاعون بها خلال ذلك العام[2].

(1) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 107 /م4 /ص؛ سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 32، بتاريخ 13 / ذو القعدة 1277هـ، ص32.

(2) م . ج . ل . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146/ج/25، بخصوص ظهور وباء في بنغازي بتاريخ 1858م.

أما في عام 1878م فقد عاود الطاعون الكرة وتفشي ببنغازي، فعلى أثره أغلق الأجانب منازلهم عليهم، وتحصن المسؤولون وأقاموا محجراً صحياً، ومنعوا رسو السفن إلا بعد إتمام فترة الحجر الصحي، غير أنه مات العديد من أُسَرِ التجار وبعض الرعايا الأجانب، وقد قامت السلطات العثمانية بفرض إجراءات وقائية وعزلت المصابين، غير أنَّ البعض من الرعايا الأجانب تأثروا من هذه الإجراءات فتوجهوا إلى حكوماتهم للتدخل لدى السلطان العثماني للتخفيف من أثر هذه الإجراءات عليهم[1].

2- وباء الكوليرا: أظهرت الوثائق الصحية أنه في شهر ابريل 1874م تعرضت بنغازي ودرنة والمرج لتفشي وباء الكوليرا، وعلى أثر ذلك أرسلت استانبول العديد من برقيات إلى مختلف الولايات والأقاليم العثمانية، تحث فيها بضرورة أخذ الاحتياطات الصحية اللازمة لتفادى تفشى الوباء، وخوفاً من تسرب الكوليرا إلى إقليم طرابلس، فقد اتخذت كافة الاحتياطات اللازمة لمقاومتها، حيث أنشأت المحاجر الصحية في المنطقة الوسطي ما بين إقليمي: برقة وطرابلس في منطقة إجدابيا وسرت وسوكنة وهون وودان[2].

وفي عام 1883م ظهرت الكوليرا في عدة بلدان لاسيما تلك التي ترتبط مع إقليم برقة بعلاقات تجارية، لذا اتخذت كافة الإجراءات والاحتياطات للحيلولة دون وصول الوباء، وتم تشديد المراقبة الصحية على السفن خاصة الواردة من المناطق الموبوءة، وقد حل الوباء في السنة نفسها في فرنسا وإيطاليا، الأمر الذي دعا استانبول بإرسال برقيات تحذيرية إلى الأقاليم والولايات العثمانية التي ارتبطت بعلاقات تجارية مع الدولتين المنكوبتين، فحثت فيها على ضرورة تطبيق نظام الحجر الصحي على كافة السفن الداخلة إلى الموانئ خاصة موانئ إقليم برقة[3].

وفي سنة 1911م بعثت إيالة تونس برسالة إلى إقليمي طرابلس وبرقة تفيد أن الهواء الأصفر (الكوليرا) قد حّل فيها، وبعد قرابة أسبوع من هذا الإخطار اكتشفت إصابات في إقليم طرابلس، وقد تم اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة لمحاصرة هذا المرض المميت حتى لا يصل إلى إقليم برقة[4].

المطلب الثاني- الأمراض غير الوبائية:

لقد شهدت برقة تفشي كثير من الأمراض غير الوبائية كالأمراض الجدري والجلدية العيون وغيرها:

(1) م . ج . ل . ط، ملفات القناصل، قنصلية نابولي، بتاريخ/مايو/1832م.

(2) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 74 /م4 /ص، سنة 1291 هـ/1875م.

(3) د. م. ت. ط، ملفات مختلفة المواضيع، رسالة موجهة إلى موانئ الولاية سنة 1301هـ/1885م؛ ملفات الصحة، وثيقة رقم 108/م4/ص، رسالة موجهة إلى المتصرفيات بتاريخ 3 / صفر/ 1301هـ/ ديسمبر 1885م.

(4) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 65 /م3/ ص، لسنة 1911م.

1-مرض الجدري: أشارت الوثائق الصحية إلى تفشى مرض الجدري عام 1846م في مدينة بنغازي، وتزامن مع موجة مجاعة وجدب ونقص حاد في المحاصيل الزراعية، واستمر هذا الوضع لمدة طويلة مسبباً العديد من الوفيات بين السكان، وقد كان معدل الوفيات من ذلك المرض تقريباً ما بين ثلاثة إلى أربعة أشخاص يومياً في نفس المدينة، التي لا يزيد تعداد سكانها عن 6000 نسمة، وقد بلغ العدد الإجمالي للوفيات إلى ما يقارب 150 شخصاً من بينهم خمسة أو ستة أوروبيين. هذا كما أشارت إحدى الوثائق التاريخية في شهر مايو عام 1857م إلى ظهور إصابات بالمرض في بنغازي[1].

وفي هذا الصدد أُعدت السلطات العثمانية حملة وقائية ضد الجدري سنة 1890م، فوزعت لقاحاً إلى الجهات الصحية المتخصصة، فضلاً عن إعداد حملات توعية بين السكان، وشرعت بتطعيم الأطفال ابتداءً من عمر ستة أشهر من تاريخ ولادتهم، وقد نص القانون على عقوبات لكل من يمتنع عن التلقيح أو يتأخر في تقديم اللقاح من الأطباء، وهو ما أكدته السلطات العثمانية من خلال مراسلاتها مع مركز المتصرفيات والقائمقميات[2].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة العثمانية لتعميم التطعيم ضد الجدري في جميع المناطق، التي كان ينتشر بها المرض، إلا أن هذه العملية قد شابها بعض القصور في بعض الأحيان فأتت بنتيجة عكسية في بعض المناطق، وهذا ما تناولته الصحف المحلية في تحذيراتها، إلا أنَّ أغلب السكان لاسيما في البوادي والأرياف لم يصلهم الخبر فلم يهتموا بالتلقيح ضد الجدري، وهو ما أشارت إليه إحدى الوثائق التاريخية الموجودة في ملفات الصحة التي ذكرت أن ما يقارب عن 90% من سكان البوادي[3].

2- مرض الزهري: رأت الوثائق التاريخية أن سبب ظهور هذا المرض يعود لقلة الوعي الصحي، والنقص الحاد في الوسائل الصحية المضاد للمرض. فيما أشار الطبيب أن أضراراً بالغة الأثر كانت على النساء الحوامل المصابه به، وصغار السن، وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العثمانية أصدرت قراراً بمعالجة المصابين وصرف العلاج لهم بالمجان تحت إشراف أطباء الجيش. كما طلبت من بعض

(1) م . ج . ل . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146/ج /23، بخصوص قائمة تحوى عدة أمراض والمتوفين منها في شهر مايو/ 1857م ببنغازي.

(2) د . م . ت . ط، محفوظات بلدية طرابلس المركز، وثيقة غير مصنفة، سنة 1904م.

(3) د . م . ت . ط ، جريدة طرابلس الغرب، العدد 1195، السنة السابعة والثلاثون، بتاريخ 1907م.

المتصرفيات التصدي لهذا المرض وتكثيف الجهود في هذا المضمار لاسيما وأن علاجه لم يكن في متناول الفقراء[1].

أظهرت الوثائق الصحية خلال عام 1857م انتشار المرض في مدينتي بنغازي ودرنة، حيث ظهرت إصابات نتج عنها عدة وفيات. كما تفشي في مدينة المرج سنة 1881م، واتسعت مساحته حتى شملت البوادي المجاورة، بحيث لم تخلُ خيمة واحدة من المرض، فسعت مفتشية الصحة إقامة التدابير الصحية، فعلى أثر ذلك طلبت العون من استانبول من أجل تكثيف الجهود وتوفير العلاج اللازم[2].

وفي سنة 1895م تفشي الزهري في مدينة بنغازي، ومن ثمَّ عاود ظهوره في عام 1908م في بنغازي، مخلفاً وفيات عديدة لاسيما بين اليهود، ويعّزى ذلك لسكنهم في أحياء قذرة؛ حيث عرفوا الإهمال في النظافة العامة، فكان سريع الانتشار بسبب أن أغلب جهود الوقاية كانت أهلية[3].

3- مرض التيفويد: رأت الوثائق الصحية أن أسباب ظهور هذا الداء تتمحور في انعدام النظافة أولاً، وانتشار الحشرات الناقلة له على رأسها القمل، فضلاً عن المياه الملوثة، وأكل الفواكه غير الطازجة[4].

وفي عام 1872م ظهر مرض التيفويد ببرقة مسبباً عدة ضحاياه كان من بينهم مستشار القنصلية الإنجليزية في بنغازي. وعلى أثر ذلك شكلت السلطات العثمانية لجنة خاصة للحد من توسع المرض عن طريق الاهتمام بالنظافة العامة التي تعد من الطرق الأساسية لعلاجه والوقاية منه، كما خصصت مكانا لدفن الموتى خوفاً من ازدياد توسعه وانتشاره. غير أنَّ طبيب الصحة في بنغازي منع دفن مستشار القنصلية الإنجليزية في مدافن الكنيسة ليتم دفنه في مقبرة مخصصة للمتوفين بهذا المرض بغية المحافظة على الصحة العامة حتى ولو اختلفت الديانات[5].

جاءت تنبيهات أخرى تتحدث عن خطورة هذا المرض، بإعلان عن حالات الوفاة لبعض السجناء الذين دفنوا تحت إشراف إدارة طبية مختصة، وفي الوقت الذي أولت السلطات العثمانية اهتماماً خاصاً بالمرض، قامت بحملات تطعيم للأهالي على أيدي أطباء عثمانيين مختصين[6].

---

(1) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 114/م4/ ص، سنة 1288هـ/1887م؛ وثيقة غير مصنفة، (تشير إلى التداوي من الزهري بمعرفة أطباء الجيش العثماني بتاريخ /1288هـ/1887م).

(2) م . ج . ل . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146/ج/22، عبارة عن جدول يبين أشخاص توفوا بعدة أمراض ببنغازي ودرنة، سنة 1857م؛ د . م . ت . م، ملفات الصحة، وثيقة رقم ،63/م3/ ص، بتاريخ /1872م.

(3) د . م . ت . م، ملفات الصحة، وثيقة رقم،53/م4/ ص ، بتاريخ /1899م.

(4) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 88/ م4 / ص/ لسنة 1887م.

(5) د . م . ت. ط، ملفات مختلفة المواضيع، وثيقة غير مصنفة، بعنوان مكافحة التيفويد، سنة 1872م.

(6) م . ج . ل . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146/ ج /7، بشأن تطعيم الأهالي ضد التيفويد في سنة 1882م.

أما الملاريا فكانت واحة الجغبوب تشتهر بوجود المسطحات المائية والمستنقعات الناجمة عن مياه العيون، فمثلت بيئة مناسبة لتكاثر وتجمع بعوضة (الأنوفيلس) التي تنقل الجرثومة المسببة للمرض إلى الإنسان السليم. كما كانت لا تقل خطورة عن الأوبئة الفتاكة الأخرى. كما كان هناك عامل آخر ساعد في توسع المرض المتمثل في النقص الحاد في المواد الغذائية، لاسيما في المناطق الداخلية من الإقليم[1].

4- أمراض مختلفة: أشارت الوثائق التاريخية إلى جود أمراضاً مختلفة ببرقة، ففي هذا السياق يوضح الجدول (1) أعداد المتوفيين في مدينة بنغازي بعدة أمراض مختلفة في شهر سبتمبر سنة 1857م:

جدول رقم (1)

الرقم	الاسم	العمر	السكن	المرض	الديانة
1	عبد الله بن حسين	1	بنغازي	حمى	مسلم
2	مريم بنت إبراهيم	20	بنغازي	حمى	مسلمة
3	زهرة بنت نحده	69	بنغازي	حمى	مسلمة
4	احمد بن إسماعيل	42	أسقودرة	الزهري	مسلم
5	جودة بنت عقوب	30	بنغازي	إمساك	مسلمة
6	مبروكة بنت عبد السميع	16	بنغازي	حمى	مسلمة
7	احميدة الغطيسى	4	بنغازي	حمى	مسلم
8	سليمة بنت زبلح	20	ازمير	حمى	مسلم
9	عبد الله الازميرى	2	بنغازي	أسنان	مسلم
10	عبد الله عبد الله	5	بنغازي	حمى	مسلم
11	صالح صالح	2	بنغازي	حمى	مسلم

مصدر الجدول: د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146/ج/22، قائمة بإعداد المتوفين بعدة أمراض في مدينة بنغازي وذلك خلال شهر سبتمبر عام 1857م.

بالإضافة إلى ذلك ظهرت عدة أمراض أخرى: كالحمى الشديدة وداء الاستسقاء والدرن، الذي يعرف أيضا بالسل والاسم الشعبي هو مرض (بورقيق)، حيث كانت أعراضه الهزال والضعف الشديد، ويكثر ظهوره في حالات ازدحام السكان في الأزقة وزيادة السكان في البيت الواحد، الذي لا تدخله أشعة الشمس ولا الهواء النقي، مما يسهل من عملية نقل المرض بواسطة التنفس[2].

(1) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 26 /م1 /ص، بتاريخ 1 /7 /1911م.

(2) د. م. ت. ط، ملفات أحمد راسم، رسالة من الوالي عممت على جميع القائمقاميات، بتاريخ 15/فبراير/1894م.

المبحث الثاني- الإجراءات الحكومية العلاجية في الوقاية من الأمراض والأوبئة.

بذلت السلطات العثمانية جهداً كبيراً في مقاومة الأمراض والأوبئة المختلفة بالعلاج تارة والوقاية منها تارة أخرى، وقدمت المساعدة الممكنة لعلاج تلك الأوبئة ومقاومتها، وأنشأت المستشفيات لعلاج المرض، وكما اهتمت السلطات بعلاج تلك الأوبئة والأمراض فقد اهتمت بوقاية الناس منها:

1- نظام الحجر الصحي: كانت المدة التي تقضيها السفينة في البحر تحسب من فترة الحجر الصحي، مع الأيام التي تبقي فيها السفينة في الحجر الصحي حتى تستوفي مدة الكرنتينة، وفي الوقت نفسه لا يصرح للسفن القادمة من الموانئ الموبوءة بالدخول إلى موانئ برقة مباشرة إلا بعد عمل الحجر الصحي عليها، حيث إنهَّا أجبرت بالرسو بعيداً عن الميناء بمن كان فيها، خاصة إذا قدمت من منطقة موبوءة أو مرت خلال رحلتها على ميناء مشتبه في تعرضه لأي وباء. كما اقتضت إجراءات السلامة منع الأشخاص من مغادرة السفينة المشبوهة، ويمنع بنفس الطريقة أقاربهم وذوويهم من زيارتهم حتى يتم إثبات سلامتهم أو مرضهم، وفى حالة خلوهم من الإصابة يمنحون جوازاً صحياً يخولهم الرسو في ميناء المدينة، وموانئ أخرى إذا كانت في طريقها لمكان آخر، وإذا اتضح العكس ترفع العلم الأصفر، وترجع من حيث أتت، وتمنع من الوقوف في أي ميناء لعدم حصولها على جواز صحي[1].

وأصبح نظام الكرنتينة معمولاً به قانونا منذ 1837م عندما بدأت اللوائح العثمانية في فرض عقوبات على المخالفين لقوانين المحاجر الصحية، والتشديد على ضرورة اتباع الإجراءات القانونية التي تخص هذا الجانب[2].

وكانت استانبول ترسل برقيات للمفتشية الصحي تحذرها من مغبة تفشي الأوبئة في إحدى المناطق، التي لها علاقة تجارية أو سياسية مع الإقليم، ومن ثَّم تبعث المفتشية بدورها رسائل إلى إدارة المحاجر الصحية تخبرهم بضرورة اتخاذ اللازم في هذا الشأن، فعلى سبيل المثال: حينما انتشر وباء الكوليرا عام 1839م في جزيرة مالطا أرجعت سلطات الإقليم كل السفن أتت من مالطا، كما منعت السفن من الرسو في الموانئ المحلية، ونتيجة لذلك تضرر التجار من تلك الإجراءات التي لا تسمح للسفن بالدخول إلا بعد خضوعها لنظام الحجر الصحي في مدة تصل إلى خمسة عشر يوماً[3].

إلا أنه بتاريخ 13 نوفمبر 1843م أي بعد أربع سنوات من تفشي الوباء بمالطا، سمح للسفن المالطية التي كانت تحمل شهادة صحية تثبت خلوها وخلو ركابها من أي مرض بالرسو بالموانئ الإقليم،

(1) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة غير مصنفة، تقرير إلى إدارة الحجر الصحي، سنة 1883م.

(2) د . م . ت . ط، سالنامة، بتاريخ 1312هـ.

(3) د. م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 70/ م3/ ص.

حيث كانت الشهادات الصحية التي تثبت خلو السفينة من أي مرض، تمنح من قبل الشرطة البحرية المالطية[1].

ونظراً لأهمية المحاجر الصحية المقامة على حدود البرية والبحرية لحماية البلاد أثناء ظهور الأوبئة الوافدة، أصدر الوالي العثماني محمد أمين باشا (1842–1847م) قراراً في شهر فبراير 1843م نص على صيانة وتوسيع مباني المحاجر الصحية في الإقليم خاصة ميناء بنغازي، وتجهيزه بما تحتاجه من مختلف المعدات التي تساعد في إتمام عملها[2].

وفيما يتعلق برواتب الأطباء في المحاجر الصحية فقد تراوحت ما بين 800–1000 قرش عثماني، ولاشك أن دوائر المحاجر الصحية المشار إليها، كانت تكلف السلطة العثمانية مالاً طائلاً، من حيث رواتب العمال والأطباء، فضلاً عن مصاريف التبخير والتطهير والتي يوضحها جدول (2) إضافة إلى مصاريف المحاجر الصحية:

جدول رقم (2)

ت	مصاريف	القيمة	أجرة العمل ونوعيته
1	50	قرش	سند خاص لدفع مصاريف
2	305	–	310 عمال لتشغيل آلات التبخير في أماكن الحجر الصحي
3	1015	–	227 عاملاً لتوصيل الماء للمرضي.
4	1052	–	300 عامل قاموا بتفريغ صهاريج الماء من منازل المصابين
5	315	–	أجر تأجير 21 عربة لنقل آلات التبخير من دار الحجر الصحي إلى منازل المصابين وبالعكس.
6	552	–	نقل الأمتعة من بداية ظهور الوباء إلى آخر أيامها.
7	4240	–	(المجموع) أخذت هذه القيمة من صندوق مال الولاية تم توزيعها كما هو مبين في الجدول.

مصدر الجدول: د . م . ت . ط، ملفات مختلفة المواضيع، وثيقة غير مصنفة، إخطار من مفتشية الصحة إلى إدارة الحجر الصحي، بتاريخ 7/ يناير/ 1910م.

وفي هذا الصدد وُجِدت العديد من المراسلات والبرقيات والإخطارات الخارجية والداخلية من المناطق العربية، تحذر من وجود أوبئة بها، وتنصح بتشديد الرقابة على مداخل البلاد البرية والبحرية،

(1) د . م . ت . ط، ملفات القناصل، وثيقة رقم 6/ م3/ق، ب، بتاريخ 1941/11/13م؛ ووثيقة رقم 8/م3/ ق، ن.
(2) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 70/ م3/ ص سنة 1843م.

وهذا ما جعل العساكر العثمانيين يقومون بتشديد المراقبة على الحدود ومنع الأهالي من الاختلاط مع القادمين إلى الإقليم[1].

كما قدمت السلطة العثمانية بالتنسيق مع مفتشية الصحة المبالغ المالية ليتم صرفها لحماية الإقليم من وفود الأمراض السارية، فمثلاً طلب والي طرابلس عثمان باشا (1855–1858م) عام 1856م من مجلس الولاة بضرورة صرف مبالغ ومصاريف لصيانة وإصلاح دار الكرنتينة في مدينة بنغازي وذلك؛ لأن برقة كانت تابعة لطرابلس[2].

على الرغم من هذه التعليمات الصارمة، التي تحث على فرض النظام الحجر الصحي في الحدود البحرية والمداخل البرية، إلا أنَّ ذلك لا يمنع أن المكاتب الصحية العثمانية كانت تمنح تصاريح السلامة والخلو من الأمراض للقادمين من خارج الأقاليم دون مراعاة للأسس وتعليمات الحجر الصحي، مقابل مبالغ من الأموال على سبيل الرشوة مما يحتم تعرض الأقاليم إلى الأوبئة، فعلى سبيل المثال لا للحصر تفشي الطاعون في مدينة بنغازي سنة 1858م بسبب إهمال الإجراءات الصحية، وأكد المجلس الصحي ووفوده من خارج المنطقة عن طريق رسو سفينة بالميناء، والتي لم تستكمل المدة المقررة لها في الحجر الصحي، كما أقيمت عدة محاجر في موانئ طرابلس وسرت، وكانت مفتشية الصحة تسعي دوماً بالمطالبة بزيادة معاشات العاملين بالمحاجر الصحية[3].

وفي سنة 1859م قام الموظفون الذين كلفوا بالعمل في المحاجر الصحية بميناءى طبرق والبومبا، بتقديم اعتذر عن عدم قبول العمل نظراً لقلة المخصصات المالية الممنوحة لهم من قبل السلطات العثمانية، فعلى أثر ذلك اضطر الوالي إلى مخاطبة المختص بالشؤون الصحية في استانبول، حيث طلب منهم استقدام ثلاثة أطباء برواتب مجزية لتعيينهم في الموانئ المذكورة، كما تم إنشاء محجر صحي في ميناء سرت؛ حيث أرسل له موظفون مختصون وعامل لتبخير المسافرين وبضائعهم، ولقى هذا المحجر أهمية قصوى لدى السلطات في الإقليم؛ لأن مدينة سرت هي الحدود الغربية لإقليم برقة وهذا المحجر يعرقل وصول الأوبئة إلى برقة، فضلا عن إنشاء محجر آخر في المنطقة الوسطي لاستقبال الوافدين من المناطق الداخلية والجنوبية، كما تم إنشاء محجرين آخرين في كل من منطقة قرزة وأبونجيم لتتمكن من محاصرة المرض والقضاء عليه[4].

(1) د . م . ت . ط، ملفات مختلفة المواضيع، رسالة من الوالي إلى القائمقاميات المختلفة 1874م.

(2) م . ج . ل . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146ج/3/19، مصاريف صيانة كورنتينة ببنغازي بتاريخ /1856م.

(3) م . ج . ل . ط ، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146ج/3/25، بخصوص إنشاء كورنتينه في موانئ كل من بنغازي وطرابلس في سنة 1858م.

(4) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 30/م2/ص، بتاريخ 1276هـ/ 1859م.

في الثاني من مايو 1859م رفضت إدارة الحجر الصحي استقبال سفينة قادمة من مالطا، بسبب أنها لا تملك شهادة صحية تثبت خلوها وخلو ركابها من الأوبئة، غير أن سلطات المحاجر طالبتها بضرورة إبراز ما يثبت صحة ركابها كى تمكنها من الرسو[1].

لم تهدأ استانبول فاستمرت تبعث إخطارات إلى جميع الولايات العثمانية وتحثها باتخاذ الإجراءات الوقائية، فعلى سبيل المثال وردت برقية إلى الإقليم ما بين سنتي 1878–1879م أشارت إلى ظهور وباء الكوليرا بمدينتي عدن ومكة المكرمة، لذا أمرت الوزارة في استانبول بضرورة اتخاذ الإجراءات الوقائية، وإقامة المحاجر الصحية أثناء عودة الحجاج والاهتمام بنواحي النظافة[2].

وفي عام 1884م تم طبق نظام الحجر الصحي لمدة عشرة على السفن القادمة من الجبل الأسود وإيطاليا وفرنسا التي ظهر فيهن وباء الكوليرا، بالإضافة إلى السفن المبحرة عبر طريق البحر الأحمر أو البحر الأسود، أما بالنسبة لسفن التي أتت من جهات أخرى فقد أجبر أصحابها على اصطحاب مراقبين من دائرة الحجر الصحي العثماني لمراقبة المسافرين المشتبه بإصابتهم بأي داء، ومنعهم من الاختلاط بالآخرين قبل فحصهم من قبل الطبيب المختص، وتزويدهم بشهادة صحية تثبت خلوهم من المرض[3].

وقد تكررت الدعوات من استانبول إلى الأقاليم والولايات العثمانية بضرورة إنشاء المحاجر الصحية في فترة ظهور الأوبئة، وحجز السفن القادمة من المناطق الموبوءة أو التي كانت تحمل إذناً صحياً مشكوكاً فيه لمدة خمسة عشر يوماً. وبعد مكافحة الوباء يتم إصدار أمر بإلغاء الحجر الصحي وإطلاق سراح السفن ومن عليها من ركاب وبضائع، كما حدث في واردات مصر لعام 1883م[4].

وحينما تفشي وباء الكوليرا عام 1890م في بعض المناطق التي ارتبطت بعلاقات تجارية مع الإقليم، حثت استانبول على ضرورة تطبيق نظام المحاجر الصحية في الموانئ المحلية. كما تكرر التنبيه في السنة التالية عند عاودت الكوليرا ظهوره في بعض الولايات العثمانية، فأمرت السلطات العثمانية

(1) د . م . ت . ط، ملفات القناصل، وثيقة رقم 221/ م36 /ق.ب، بخصوص شهادة صحية لعبور سفينة قادمة من مالطا، بتاريخ 1859/5/2م.

(2) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 108/م6/ص، بخصوص ظهور الكوليرا في عدن ومكة المكرمة ولزوم أخذ الاحتياطات الوقائية اللازمة؛ ووثيقة رقم 168/م6/ص.

(3) م . ج . ل . ط، ملفات الصحة، وثيقة غير مصنفة، سنة 1884م.

(4) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 95م/ ص، ظهور الكوليرا ببعض الولايات العثمانية سنة 1891م.

بإنشاء المحاجر الصحية في الموانئ المحلية، وإعادة كل سفينة أتت من الموانئ الموبوءة، كذلك فرضت عقوبات شديدة على المخالفين قد تصل أحياناً إلى حكم الإعدام[1].

وفي 30 مارس 1904م ألغى الوالي حسن حسني باشا (1902–1904م) أمر حجز أية سفينة قادمة من ميناء بورسعيد، وهو ما يفسر خلوه من الأوبئة[2].

وبخصوص الحجاج فقد اهتمت المحاجر الصحية بصحتهم، حيث اتبعت إدارة المحاجر العديد من الخطوات: أهمها تطعيم الحجاج ضد الأوبئة والأمراض، مقابل رسوم قيمتها عشرة قروش عَرف برسم الحجر الصحي، وقد كانت إدارة الحجر تتابع أخبار الحجاج وتطمئن على صحتهم في الأماكن المقدسة، فمثلاً قامت اللجنة الصحية للحجيج سنة 1909م بالإجراءات الصحية للحجاج قبل مغادرتهم البلاد، حيث تم تكليف أطباء لمرافقتهم والذهاب معهم إلى الأراضي المقدسة للإشراف على صحتهم[3].

وفي بعض الأعوام التي ينتشر فيها الوباء وجد سكان البلدان الأوروبية القريبة من الأقاليم الليبية فيها ملاذاً آمنا هرباً من الوباء الفتاك، وفي كثير من الأحيان تتضافر جهود الجهات الصحية في هذه الدول مع تلك الأجهزة المسؤولية عن الصحة في الدولة العثمانية في تشديد المراقبة على القادمين للأقاليم العثمانية ومن بينها إقليمى طرابلس وبرقة، وإخضاعهم للحجر الصحي كما حصل مع السفينة الإيطالية التي كانت تحمل تصريحا وتحمل بعض المصابين بالكوليرا، لهذا خاطبت برقة مالطا بعدم منح تأشيرة لأية سفينة قادمة من تلك المناطق عام 1911م[4].

وشددت السلطات العثمانية على صحة الشهادات الصحية لكل سفينة تأتي إلى موانئ برقة، لكن ذلك لم يمنع حدوث العديد من التجاوزات، كما حصل للسفن التي جاءت من استانبول وإنجلترا؛ حيث خصص لها مكان خاص منفرد لرسو في ميناء بنغازي، حيث نزل ركابها وبضائعها بدون الخضوع للقوانين واللوائح الصحية. وهو دليل على أن السلطات الصحية العثمانية لم تكن مستقلة تماماً في اتخاذ قراراتها. كما استغل قناصل الدول الأخرى المعاملة غير المتكافئة بين رعايا هذه الدول، فعلى سبيل

(1) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 57/م2/ص، إجراء الحجر لظهور مرض الكوليرا في سنة 1890م؛ ملفات الصحة، وثيقة رقم 95م/ ص، سنة 1892م.

(2) المصدر نفسه، ملفات الصحة، وثيقة رقم 92/م4/ص، إلى الوالي برفع الحجر عن واردات بورسعيد، 1904م.

(3) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 64/م3/ص، بشأن رسوم الحجر الصحي بتاريخ 1875م؛ ملفات الصحة، وثيقة رقم 103/م4/ص، بشأن الإجراءات الحجيج قبل المغادرة وتكليف أطباء لذهاب معهم، بتاريخ 14/ تشرين /1326هـ/1909م.

(4) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم121/م2/ص، بتاريخ1911م برقية لوكيل مالطا إلى مفتشي الصحة.

المثال لا الحصر، نجد أن قنصل نابولي أشار في برقية إلى بلاده يشكو استخدام السلطات العثمانية لضوابط الحجر الصحي غير الصحيحة[1].

2-إنشاء المستشفيات: ذكرت الوثائق التاريخية أنه عام 1838م تم أنشئ مستشفيات للعسكريين، الأول خصص لعساكر بإقليم فزان. والثاني ببرقة في مدينة بنغازي عام 1902م وضم قرابة 100 سرير، وألحقت به صيدلية يديرها مجلس البلدية[2]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الكوادر الطبية والمستشفيات القليلة قد تركزت في طرابلس التي قدر سكانها مع الضواحي القريبة قرابة 35,000 نسمة عام 1886م، و42,000 نسمة عام 1901م[3]. وفي عام 1869م طلب علي رضا باشا (1867-1870م) من استانبول تعيين ثلاثة أطباء ليعملوا في درنة وبومبا وطبرق ومساعدين لموظفي تلك المناطق النائية، الذين لا يتقنون اللغات الأجنبية؛ حيث يتطلب شخص يتكلم اللغات الأجنبية لكي يقرأ شهادات وتراخيص السفن الأوروبية، لاسيما بعد أن تم إنشاء محاجر صحية بتلك الأماكن[4].

تكررت الدعوات المطالبة بزيادة عدد الأطباء العاملين في الإقليم والمناطق الأخرى، جاء في كتاب رفعته السلطات إلى وزارة الداخلية باستانبول: أن المصائب الكثيرة والمؤلمة، التي تعرض لها سكانها من جراء فقدان الأطباء، لاسيما في الفترة التي استحكمت فيها آفة الكوليرا الهائلة في العام الماضي 1910م، النظر إلى الاحتياج الشديد والحيلولة دون توسع ومنع سراية هذا المرض، طلبنا الإسراع بإرسال ثلاثة من الأطباء"[5].

3- المستوصفات: وجدت بإقليم برقة مراكز صحية أخرى عرفت باسم المستوصفات، أدت دوراً مهماً في إسعاف المرضي، أثناء إصابتهم بالمرض في المراحل الأولى. وكانت فرنسا وإيطاليا تتسابقان في تعزيز نفوذهما في بناء المؤسسات الاجتماعية المختلفة ولاسيما الصحية منها، مما أحرج الحكومة العثمانية التي حاولت عرقلة نشاط الدولتين والحد منه، الأمر الذي أثار حفيظة الحكومة الإيطالية فاتخذت ذلك من بين الذرائع في احتلالها للبلاد، وضمن سياسة التغلغل السلمي الإيطالي في البلاد، فعلى أثر ذلك ظهرت العديد من المقالات في الصحف الإيطالية تنتقد إهمال البلاد صحياً من قبل السلطة

(1) م . ج . ل . ط، ملفات القناصل، وثائق قنصل نابولي، بتاريخ يونيو 1850م.

(2) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 99/م4/ ص، بتاريخ 17/ محرم 1326هـ/ 19 فبراير 1906م.

(3) د . م . ت . ط، سالنامة سنة 1302هـ/1886م، ص152.

(4) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 83 / م3 / ص، بشأن تعيين أطباء للحجر الصحي في درنة وطبرق والبومبا، بتاريخ 1869م.

(5) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، رقم 545، الولاية تطلب مساعدة وزارة الداخلية لتزويدها بثلاثة من الأطباء /بتاريخ 1327هـ بتاريخ 6 أبريل 1911م.

العثمانية، ولتعزيز نشاطها وتمهيداً لاحتلالها لليبيا، فسارعت الحكومة الإيطالية في إنشاء عدة مشاريع اقتصادية واجتماعية في الولاية، ومن بينها إنشاء مستوصف إيطالي في عام 1902م في مدينة بنغازي بالقرب من ميدان البلدية السابق، وكان يدار من قبل القنصلية الإيطالية[1].

4- الصيدليات والأدوية: أشارت الوثائق أيضاً أنه في سنة 1882م أنشئ في مدينة بنغازي صيدلية كانت أسعارها مناسبة، هذا إلى جانب إنشاء صيدلية أخرى في سنة 1902م من قبل السلطات العثمانية، حيث تميزت بنظمها في تقديم الأدوية للمرضي. كذلك انشئت في مدينة درنة صيدلية في سنة 1903م زودت بالكثير من الأدوية، حيث إن المدينة المذكورة تتمتع بميناء تجاري، وهي عرضة دائماً للأوبئة الوافدة[2].

أصدرت وزارة الداخلية قراراً بمنع توزيع الأدوية التي تدخل في تركيبتها مادة مخدرة كالترياق (الأفيون) وجاء فيه: يمنع بيع الترياق المستعمل في الطب استعمالاً ضئيلاً جداً والذي هو من المستحضرات الأفيونية ومشتقاتها من طرف العطارين منعاً كلياً، ولا يبيعه تجار الأدوية للصيادلة ولا يبيعه الصيادلة للأهالي من غير وصفة طبية (روشتة) من الطبيب وعليه فقد أصبح من الواجب منع العطارين وغيرهم من بيع الترياق[3].

5- <u>التلقيح ضد المرض</u>: في عام 1885م أصبح التلقيح ضد الأمراض مجاناً في جميع الولايات العثمانية، وأصدرت نظارة الداخلية باستانبول إشعاراً إلى ولاياتها عممت نسخة منه إلى برقة بتاريخ 3 يناير 1888م بضرورة تلقيح الأهالي ضد مرض الجدري. كما أصدرت استانبول مرسوماً في عام 1891م ألزم فيه جميع الولايات بالتطعيم ضد الجدري خاصة تلاميذ المدارس العمومية والموظفين وأصحاب الحرف والمسافرين[4].

ونبه القانون أصحاب العمل الخاص والعام على عدم قبول أي شخص لا يبرز شهادة تلقيح ضد الجدري، وإلزام الأهالي بضرورة تلقيح أبنائهم خلال مدة ستة أشهر من تاريخ ولادتهم، وحدد القانون عقوبات لكل من يمتنع عن التلقيح أو يتأخر في تقديم اللقاح من الأطباء، ونظراً لحاجة السكان للتطعيم حاولت الإدارة العثمانية لفت انتباه المسؤولين الصحيين إلى ضرورة تطبيق عملية التلقيح بطريقة صحية

(1) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 161/م6/ص، بخصوص مستوصف داني الإيطالي الذي يقدم خدمات علاجية للفقراء؛ ووثيقة رقم710، بخصوص إنشاء مستوصف ببنغازي عام 1902م.

(2) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 18/م1/ص، بتاريخ 19/ شعبان 1312هـ،/ 12 فبراير 1894م.

(3) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 38/م2/ ص، بتاريخ شعبان 1329هـ/ 15 يناير 1911م.

(4) د . م . ت . ط، ملف الصحة، وثيقة رقم 141 مؤرخة في 3 يناير 1888م حول تلقيح الأهالي ضد مرض الجدري.

ووفق جدول زمني تحدده، وعند ظهور مرض الجدري في الإقليم يجب القيام في الحال بإجراء عملية تلقيح أقارب وجيران المريض، ويوضع أهل المصاب تحت إشراف الطبيب لمدة أسبوع، ومن َثمَّ تجري عمليات التلقيح مجاناً في المستوصفات والجهات المعنية، وإذا لم تنجح عملية التلقيح في المرة الأولى تعاد ثانياً وثالثاً، ويتحصل الشخص على شهادة بالتلقيح تكتب على أوراق رسمية بتوقيع الطبيب[1].

وكانت السلطة العثمانية تسعي من جهتها إلى لفت انتباه المسؤولين عن الصحة، بضرورة متابعة عملية التلقيح بطريقة صحيحة ووفق جدول زمني، وبالرغم من ذلك فقد عانت بعض المناطق من نقص في حقن التطعيم، وفي الغالب كانت الحكومات المحلية تكرر طلباتها بإرسال الحقن أو اللقاحات، وغالباً ما تصل تلك الطلبات إلى الصحف المحلية التي ترى في ذلك فرصة للضغط على الحكومة العثمانية[2].

ففي هذا الجانب يوضح الجدول (3) قيمة رواتب الأطباء المدنيين والعسكريين في الولايات العثمانية:

جدول رقم (3)

القيمة الراتب	نوع المهنة الطبية	صنف
2000 قرش	طبيب البلدية الأول مفتش الصحة	مدني
500 قرش	طبيب البلدية الثاني	مدني
350 قرش	صيدلي ملازم أول	مفتش جيش
300 قرش	مساعد صيدلي البلدية	مدني
400 قرش	مأمور التلقيح بالبلدية	مدني
300 قرش	جراح البلدية	مستشفى الجيش
800 قرش	قابلة البلدية	من استانبول

مصدر الجدول: د . م . ت . ط، ملفات الصحة، م3 / ص، بتاريخ ذي القعدة 1290هـ/1874م.

ولتضمن السلطة العثمانية مجيء الأطباء لإقليم برقة، فقد قامت بإرسال قيمة الأجر الطبي الشهري للطبيب قبل تعيينه والذي تراوح ما بين 750–1000 قرش، غير أنَّ الرواتب ارتفعت في السنوات الأخيرة من العهد العثماني الثاني، فبلغت عام 1910م إلى 3000 قرش[3].

(1) د . م . ت . ط ، ملفات الصحة، وثيقة رقم 141/م1/ص.

(2) المصدر نفسه، ملفات الصحة ، وثيقة رقم 141 /م1 / ص.

(3) د. م . ت . ط، ملفات الصحة، /م3/ ص، إدارة الولاية تحديد مرتبات الأطباء بتاريخ ذي القعدة 1290هـ/1874م؛ ملفات الصحة، وثيقة غير مصنفة، بتاريخ 1878م.

ان التلقيح لم يقتصر ضد الأمراض على الإنسان فحسب، بل اشتملت على الحيوانات أيضاً نظراً لما لها من أثر على اقتصاد برقة، فعلى سبيل المثال لا للحصر عممت الحكومة منشوراً على الأهالي تحثهم فيه بضرورة تلقيح أغنامهم ضد بعض الأمراض التي ظهرت بها[1].

6- العلاج الشعبي: كانت هناك بعض الأمراض التي تعالج بطرق مادية، باستخدام النباتات والحيوانات بحيث تخلط بطريقة معينة ليصنع منها دواء للعلاج، ومن أشهر الأعشاب النباتية المستخدمة آنذاك: الشيح، الزعتر، الحلبة، الفيجل، الكليل، الروبية، الحنظل وغيرها. وكان الأطباء الشعبيون يكتبون ما يشبه الوصفة الطبية للمرضي[2]، لجأ كثير من الأهالي إلى الحجامة في حالة وجع الرأس وزغللة العينين والدوخة والشعور بالوهن وأوجاع الذراعين والرجلين وآلام الصدر والسعال الجاف[3].

7-الاهتمام بالنظافة: لم تكتف الحكومة بنظافة الشوارع وتجميلها فقط بل أنها اهتمت في عام 1888م بناءً على تعليمات من استانبول بضرورة الاهتمام بالنظافة للأماكن العسكرية خوفاً من تعرضها لأي مرض منتشر بين الأهالي، وأوصت المسؤولين عن تموين العساكر العثمانيين بعدم تزويدهم بلحوم الضأن والماعز المريضة، كما أصدرت الأوامر إلى رؤساء البلديات ومأموريها باتخاذ الإجراءات اللازمة بالنظافة العامة في الأزقة والفنادق والبيوت خشية اختلاط العساكر مع السكان، كما منع البقالون ولاسيما الباعة المتجولون من بيع الخضراوات والفواكه الفاسدة وبقية السلع، التي تقبل التخمر والتفسخ بسرعة، هذا كما أصدر مجلس العموم في عام 1890م تعليمات بضرورة الاهتمام بغذاء العساكر الشاهانية[4].

وقد كانت بيوت غالبية سكان برقة تفتقر للشروط الصحية خاصة عندما تتغاضي السلطة العثمانية عن تحقيق مستوى مقبول من النظافة العامة داخل الإقليم، فعلى سبيل المثال نذكر أن الوضع في مدينة بنغازي كان أسوأ من غيره بسبب كثرة السباخ التي أسهمت على نحو مؤثر في تدهور صحة الناس، مما أدى إلى كثرة الشكاوي المرسلة إلى السلطات العثمانية بضرورة اتخاذ إجراءات العاجلة لردم هذه السباخ، ولم تكن المناطق الصحراوية بحال أفضل مما عليه الوضع في مدينة بنغازي، حيث كان

(1) د . م . ت . ط، وثيقة غير مصنفة، حول إشعار أحمد راسم إلى جميع المناطق بضرورة تلقيح الأغنام.

(2) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 34/م2/ص، بخصوص معالجة الأمراض بالأعشاب.

(3) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 71/م3/ ص.

(4) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 130/م5/ص، بشان الاهتمام بغذاء العساكر العثمانيون بتاريخ 1890م.

بعض الأهالي ينامون في الغرف مع حيواناتهم ويرمون الأوساخ والأقذار أمام بيوتهم، ولم تكن السلطات العثمانية تهتم بالنظافة العامة إلا عند ظهور الأوبئة والأمراض[1].

وسعت نظارة الداخلية إلى ضرورة التخلص من الحيوانات المصابة بأمراض سارية، حيث عممت إشعاراً توضح فيه طريقة إعدام الحيوانات المصابة، وذلك بعمل حفر عميقة، وقبل دفنها يتم حرقها، إلا أنَّ هذا الإجراء قد أظهر كثيراً من المشكلات أهمها رفض أصحاب الحيوانات المصابة التخلص منها، غير أن نظارة الداخلية أصرت على موقفها وردت على ذلك بقولها: إن المصلحة العامة تقتضي عليهم حرق كافة الحيوانات المصابة بأمراض سارية خوفاً على صحة الإنسان والحيوانات الأخرى[2].

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث أعطتنا الوثائق التاريخية الصحية وصفا للحالة الصحية خلال العهد العثماني الثاني، حيث خلصت الدراسة بعدة نتائج أهمها:

– أشارت الأوبئة والأمراض على نحو جلي إلى مدي التدني الذي عانت منه البنية التحتية لمجتمع الأقاليم التي أعوزتها أبسط مقومات الرعاية والعناية بالإنسان فرداً ومجتمعاً. لقد كان من الطبيعي جداً أن يترك الواقع الوبائي والمرضي مردوداته السلبية على مجمل الأنشطة، وأن تكون كلفته باهظة على الإقليم ديمغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

– ان سلسلة الأوبئة والأمراض والمجاعات التي عاشتها برقة قد صبغت المنطقة بصبغة الموت السريع لاسيما وباءي الكوليرا والطاعون اللّذْين عدا من أخطر الأوبئة.

– من أخطر مظاهر المجاعات والأوبئة ازدياد عدد الوفيات، وهجرة الأهالي من الأماكن المصابة إلى أخرى خالية من العلل، وبالتالي أنعكس ذلك سلباً على ديمغرافية المنطقة لاسيما أن هذه السنوات كانت تقوض وتدمر القوة المنتجة الأساسية للمجتمع وتستهلك رأسمالها البشري .

– زادت الطرق التقليدية الشائعة في معالجة الأمراض في استفحالها، فالكي بالنار كان الطريقة الرئيسة للشفاء لدي سكان الإقليم، ومارسوه على نطاق واسع في حالات مرضية شتى.

– مما ساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية من جراء الأوبئة والأمراض، اغلقت إدارة الإقليم للأسواق أثناء فترة ظهور الأوبئة كإجراء وقائي فأدي ذلك إلى غلاء الأسعار لاسيما أسعار الحبوب، وبمجرد الإعلان

(1) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، تصنيف الوثيقة: م/1/ ص، بخصوص ردم المستنقعات في مرزق بتاريخ 12 شوال 1294هـ.

(2) د . م . ت . ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 4229/م9/ص، بخصوص سرعة الإبلاغ عن ظهور الأوبئة.

عن وجود وباء، كانت تتوقف أنماط النشاط الاقتصادي كافة، وتصبح المعاملات التجارية بين المواطنين مقيدة، وتتم وفق صيغ تعامل صارمة وحذرة للغاية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

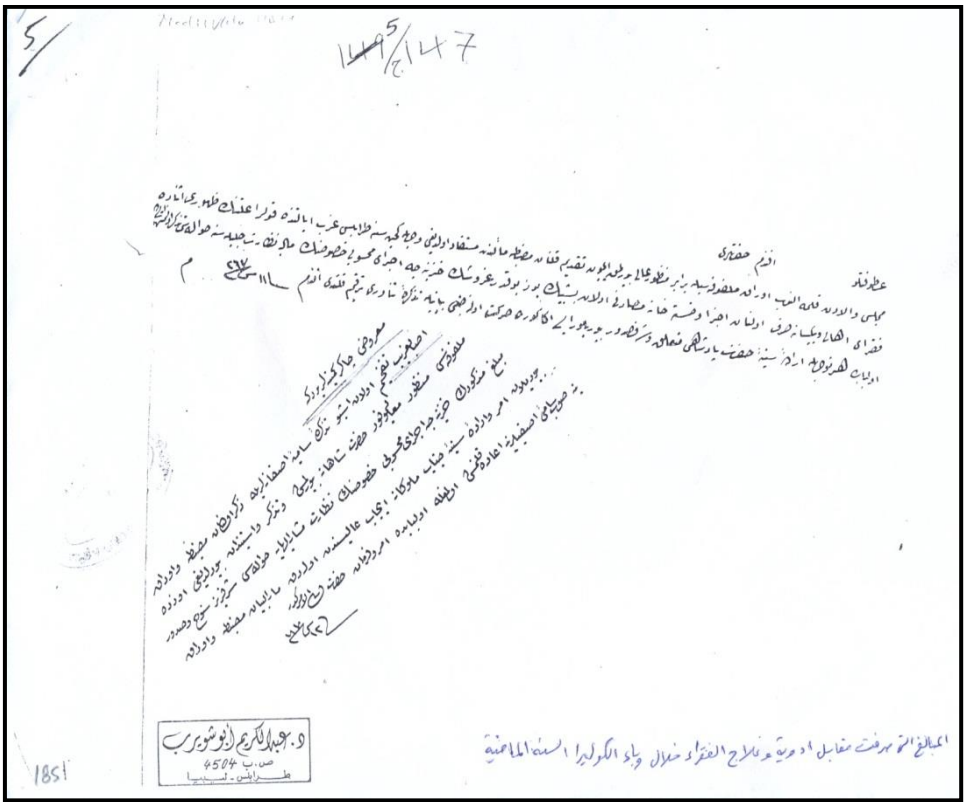

د . م . ت . ط، وثيقة رقم 147 ملف الصحة، المبالغ التي صرفت مقابل الأدوية وعلاج الفقراء خلال وباء الكوليرا الذي تعرضت له برقة سنة 1851م.

ملحق رقم (1)

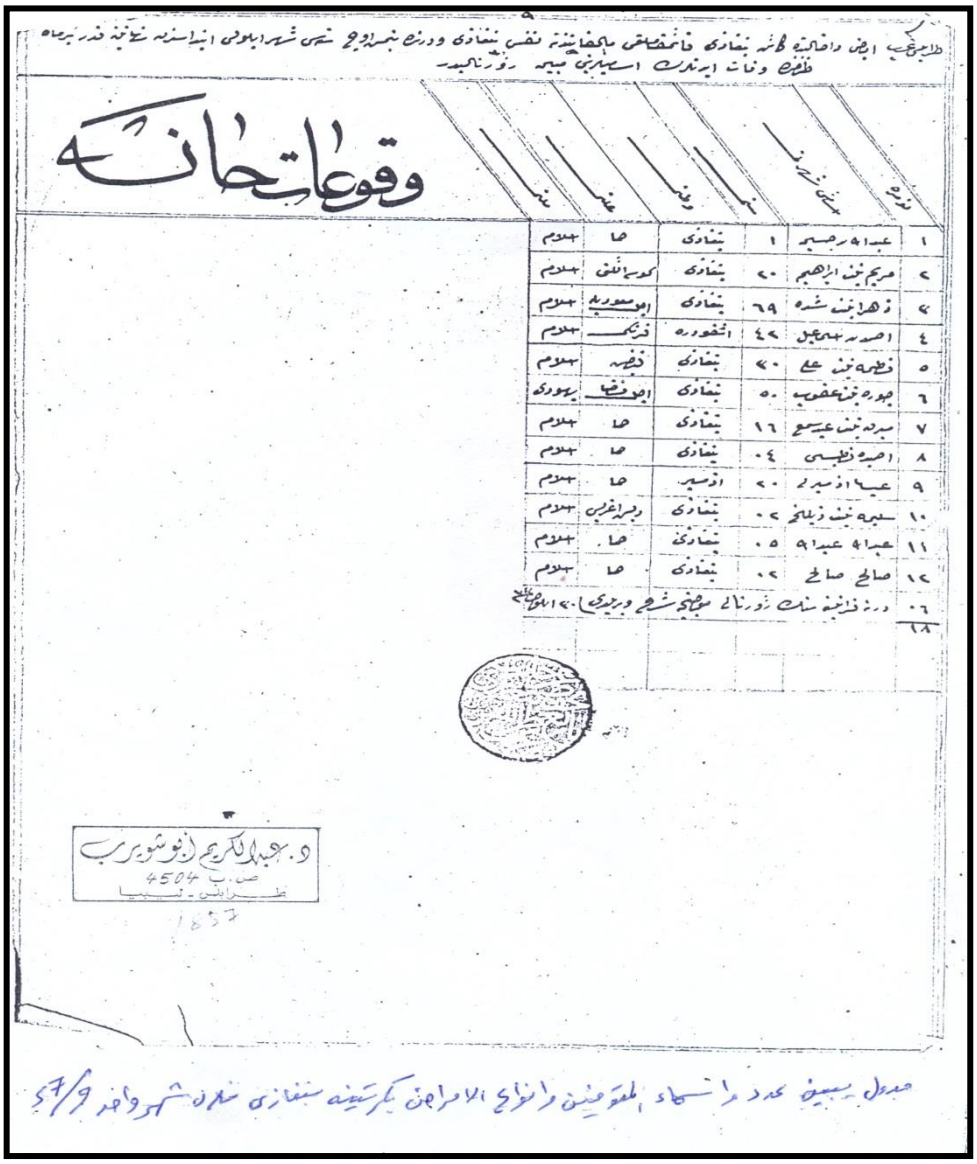

وقوعات خانه

نمره	اسمي خانوادگي	سن	محل	مذهب	ملاحظات
١	عبدالله رحيبه	١	بنغازي	ها	سلام
٢	مريم بنت ابراهيم	٤٠	بنغازي	كورياثني	سلام
٣	زهرا بنت شده	٦٩	بنغازي	إيطاليه	سلام
٤	احمد بن عجيل	٤٧	اشفوره	فرنسا	سلام
٥	فطمه بنت علي	٤٠	بنغازي	فضيه	سلام
٦	جوده بن يعقوب	٥٠	بنغازي	إيونشي	يهودي
٧	سبره بنت عيسى	١٦	بنغازي	ها	سلام
٨	احمد فطيس	٠٤	بنغازي	ها	سلام
٩	عبدالله اوسبر	٤٠	اوسبر	ها	سلام
١٠	سليمه بنت زيلاخ	٠٧	بنغازي	ويلز اغريس	سلام
١١	عبدالله عبدالله	٠٥	بنغازي	ها	سلام
١٢	صالح صالح	٠٧	بنغازي	ها	سلام
٠٦	ورثة فرنيه سنات توريالي موفي سنه ٥٧ وبريدي ٤٠ الوفي طابع				
١٨					

د. عبدالكريم ابو شويرب
ص.ب 4504
طرابلس - ليبيا
1857

جدول بسيط عدد واسماء المتوفين وانواع الامراض بكرنيفه بنغازي شهر سبتمبر 57/9

د . م . ت . ط، وثيقة رقم 141، ملف الصحة، (بخصوص المتوفيين بعدة أمراض اجتاحت بنغازي بتاريخ 1857/9/1م).

تابع للملحق رقم (2)

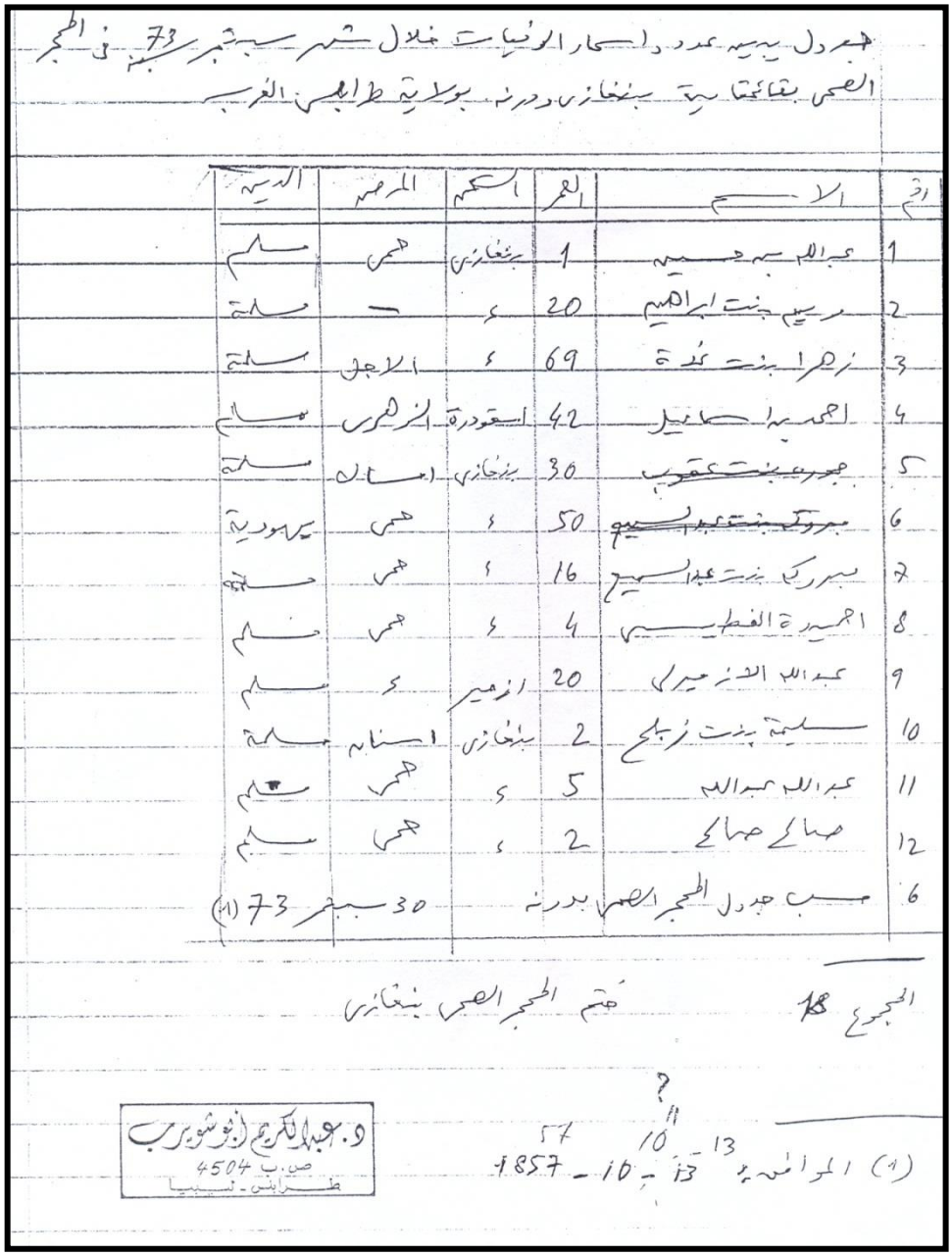

جدول يبين عدد زوار الوفيات خلال شهر سبتمبر 73 في الحجر الصحي بقائمقامية بنغازي ودرنة بولاية طرابلس الغرب

الرقم	الاسم	العمر	الجنس	المرض	الديانة
1	عبد الله سعد حسين	1	بنغازي	حمى	مسلم
2	رحيم بنت ابراهيم	20	"	—	مسلمة
3	زهرا بنت ندة	69	"	الاجل	مسلمة
4	احمد بن اسماعيل	42	اسقودرة	الزهري	مسلم
5	جوهر بنت عقوب	30	بنغازي	اسهال	مسلمة
6	مبروك بنت عبد السيد	50	"	حمى	يهودية
7	مبروك بنت عبد السيد	16	"	حمى	مسلمة
8	الحميرة الفطيسي	4	"	حمى	مسلم
9	عبد الله الشنهيري	20	ازمير	"	مسلم
10	سلمة بنت زبلح	2	بنغازي	اسهال	مسلمة
11	عبد الله عبد الله	5	"	حمى	مسلم
12	صالح صالح	2	"	حمى	مسلم
6	سبب جدول الحجر الصحي بدرنة			30 سبتمبر 73 (11)	

المجموع 18

قسم الحجر الصحي بنغازي

د. عبد الكريم أبو شويرب
ص.ب 4504
طرابلس - ليبيا

(1) الحوالية 57 10 11 13 1857 - 10 - 13

نقل لما ورد في الملحق رقم (2)

ملحق رقم (3)

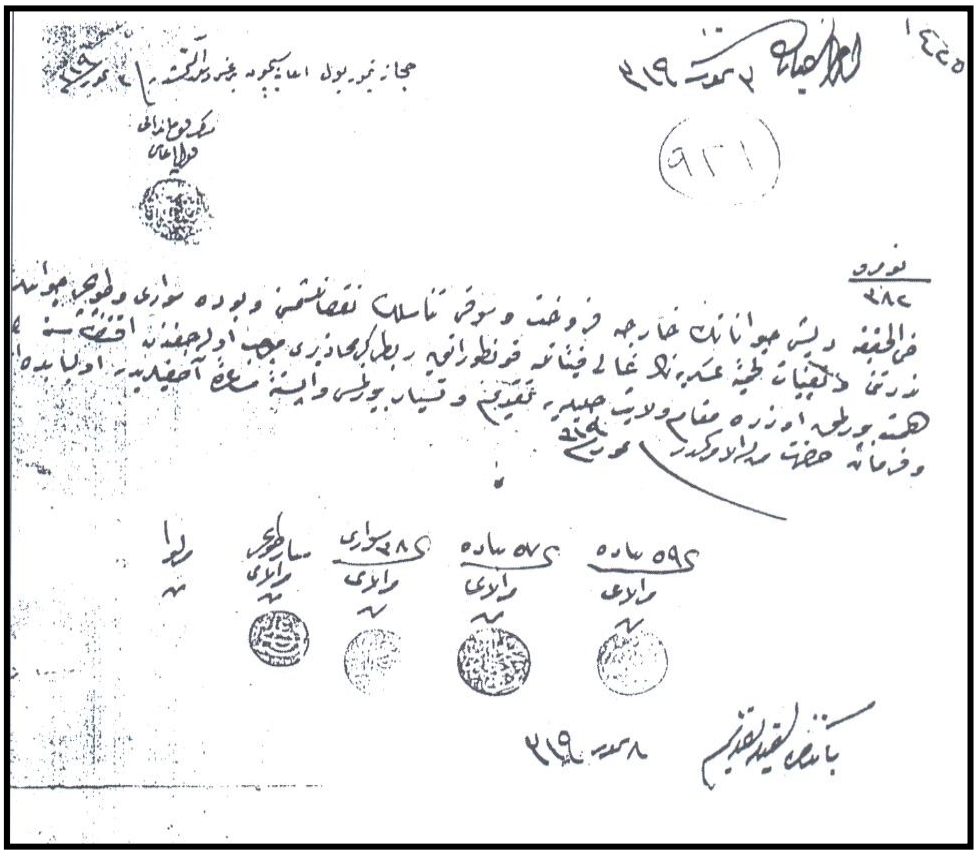

د . م . ت . ط، وثيقة رقم 1425 ملف التجارة بخصوص تقديم الأهالي في الإقليم وأفراد من الجيش عريضة إلى الوالي في 15 يوليو 1903م بينوا فيها الإضرار التي طالتهم جراء السماح بتصدير الحيوانات وخاصة الأغنام وطالبوا بإيقاف تصدير إناث المواشي.

ملحق رقم (4)

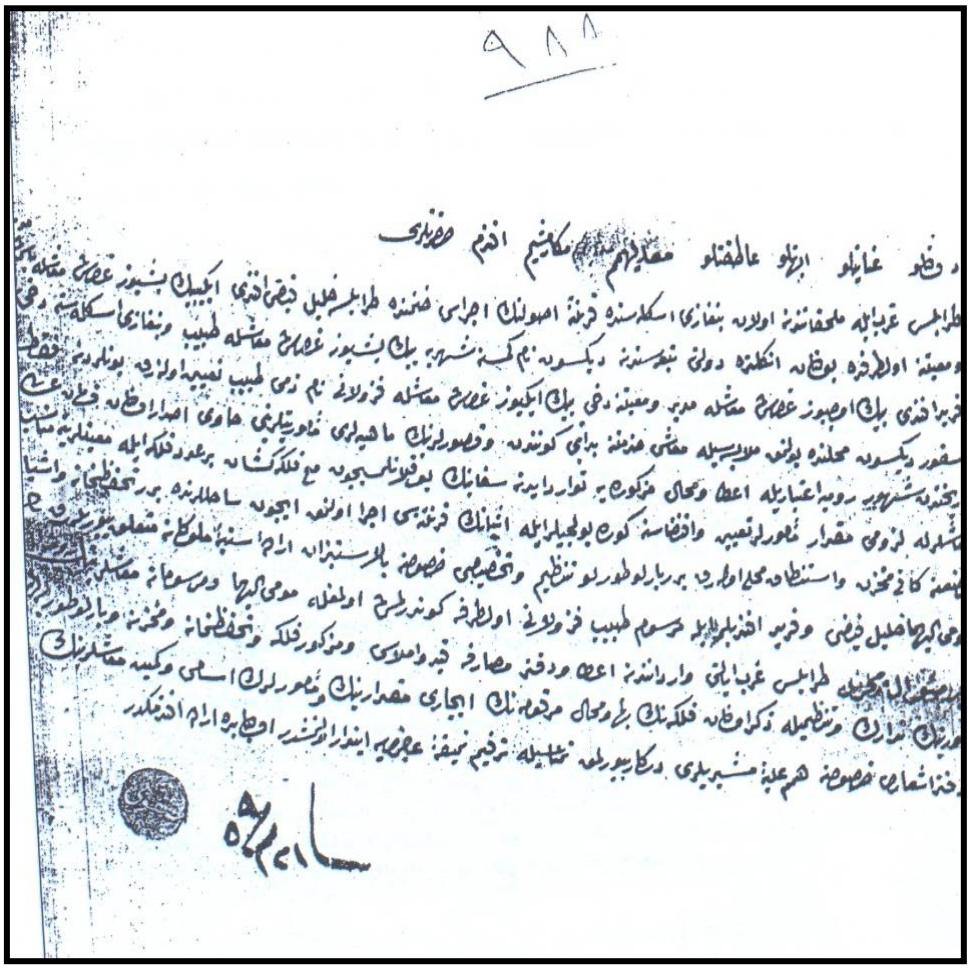

د . م . ت . ط، وثيقة رقم 106 ملف الصحة رقم 4 بخصوص إنشاء محاجر صحية في الموانئ الرئيسة في بنغازي وطرابلس ذلك بأمر صادر في 21 محرم 1259هـ وتعيين طبيين ومديرين لهما وتجهيز المحجرين بالمباني والموظفين اللازمين وزورقين.

ملحق رقم (5)

ظهور الكوليرا في عدن ومكة المكرمة

من رئاسة الوزارة :

برقية 9 تشرين الثاني 1297 22 نوفمبر 1881

وصلت في 12 تشرين الثاني

إلى ولاية طرابلس الغرب ,

سبب ما يستفاد من برقية بتاريخ 18 أيلول 1297 رقم 45 أن المرض الكوليرا الذي ظهر بمدينة عدن انتقل إلى مكة المكرمة وقد اشتدت وطأته اشتداءا عسيراً في هذه الأيام وعليه يجب اتخاذ كل الوسائل والأسباب المانعة لسراية هذا المرض والاهتمام بالنظافة وعلى البلديات القيام بكل التدابير والأعمال اللازمة لذلك .

التوقيع

سعيد

إلى رياسة البلدية ورسائل لملحقات الولاية

وإلى مجلس الإدارة 12 تشرين الثاني 97

محمد الأسطى

المترجم

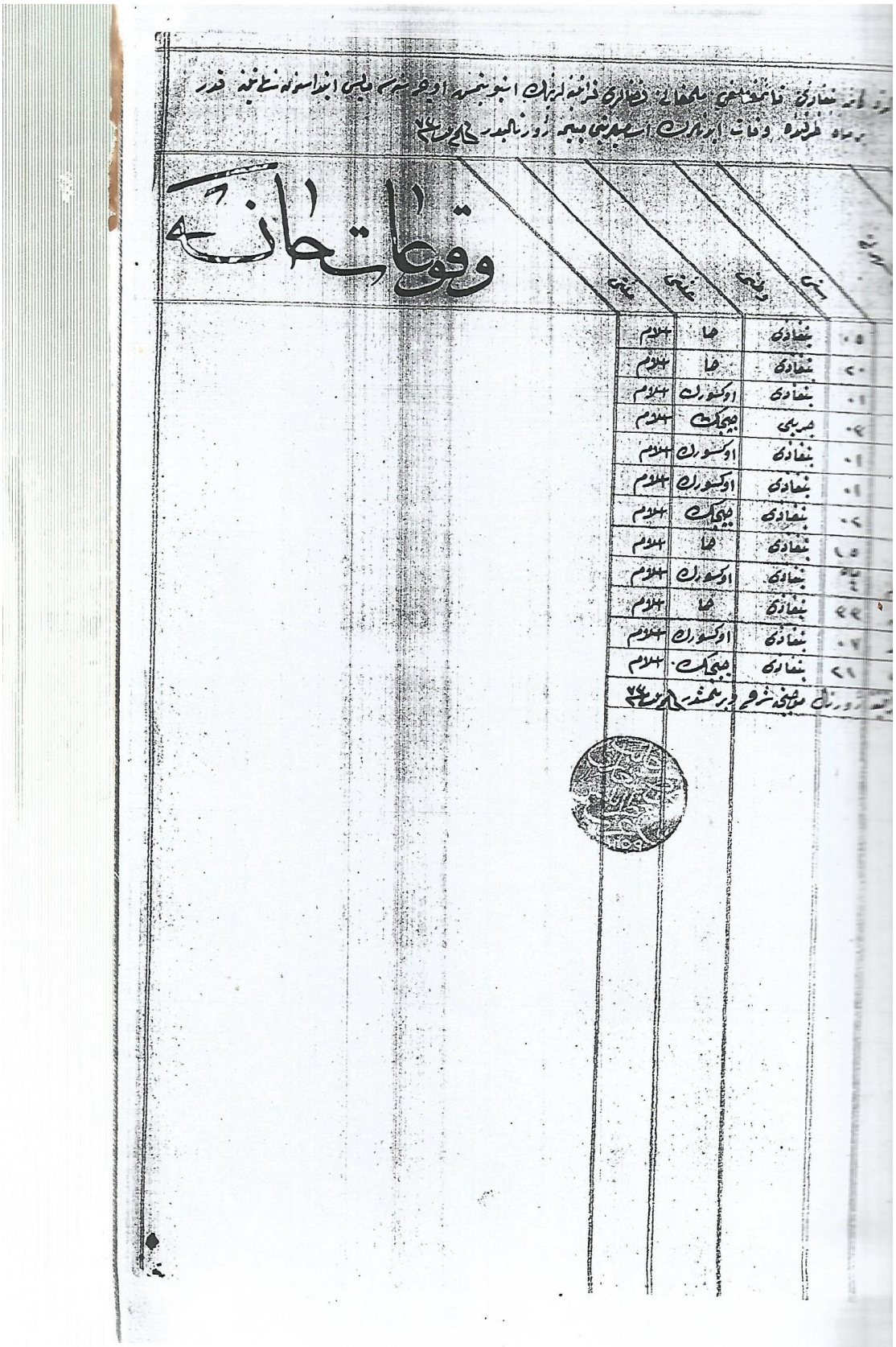

وقوعات خانه

۱۵	بنغازی	ها	۱۳۲۹
۲۰	بنغازی	ها	۱۳۲۹
۲۱	بنغازی	اوکسوران	۱۳۲۹
۲۲	مصراتی	چیچک	۱۳۲۹
۲۱	بنغازی	اوکسوران	۱۳۲۹
۲۱	بنغازی	اوکسوران	۱۳۲۹
۲۲	بنغازی	چیچک	۱۳۲۹
۲۵	بنغازی	ها	۱۳۲۹
۲۴	بنغازی	اوکسوران	۱۳۲۹
۲۲	بنغازی	ها	۱۳۲۹
۲۷	بنغازی	اوکسوران	۱۳۲۹
۲۸	بنغازی	چیچک	۱۳۲۹

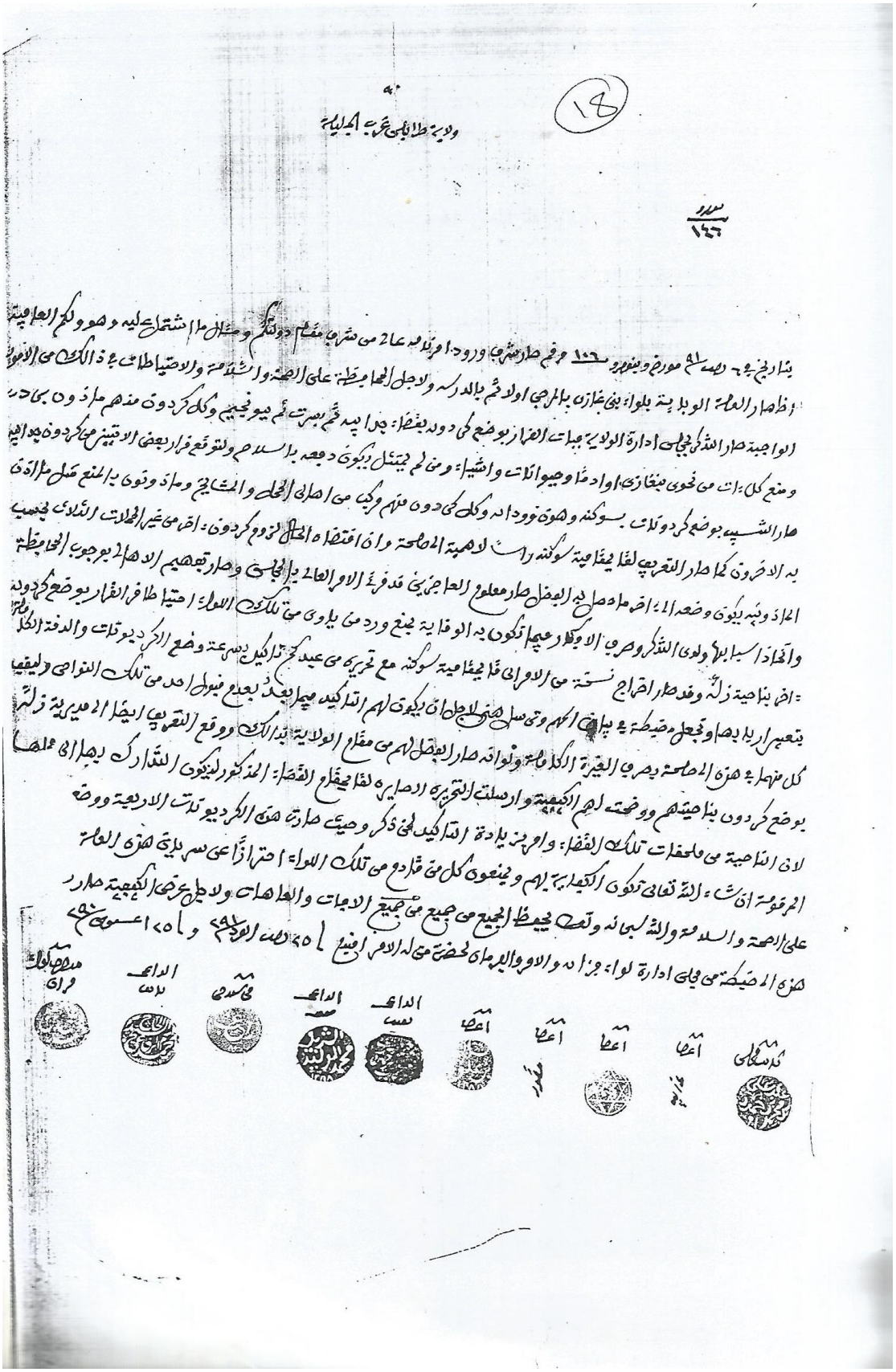

ولاية طرابلس الغرب الجليلة

بتاريخ 6 رجب 1291 ه مؤرخ بنومرو 106 مرقم صار شـــرف ورود أمـــر نامه على من شرف مقام دولتكم وقال ما أشتمل عليه وهو ولكـــم العافيـــة إظـــهار العامة الوبائية بلواء بني غازي بالمرحبي أولا ثم بالدرسه ولا جل المحافظة علـــى الصحة والسلامة والاحتياطات في ذلك من الأمور الواجبة صار التذكـــر بمجلـــس إدارة فبات القرار بوضع كردون بقضاء أجدابية ثم بسرت ثم ببونجيم وكل كـــردون منهم مأذون بمنع كل أت من نحوى بنغازي أو ادما وحيوانات وأشياء ومن لم يمثـــل يكون دفعه بالسلاح ولتوقع قرار بعض الآتيين من كردون أجدابية صـــار الشـــيب بوضع كردونات بسوكنة وهون وودان وكل كردون منهم مركب من أهالي المحـــل والمشايخ ومأذونون بالمنع قبل ما أذن به الآخرين كما صار التعريـــف لقائمقاميتـــه سوكنه رأسا لأهمية المصلحة وأن اقتضاه الحال لزوم كـــردون أخـــر مـــن غـــير الحملات الثلاث بحسب المأذونية يكون وضعه إلى أخر ما حصل به الفضل صـــار معلوم العاجزين قد قر في الآمر العالي بالمجلس وصار تفـــهيم الأهـــالي بوجـــوب المحافظة واتخاذ أسبابها ولدى من تلك التذكر وصرف الأفكار فيما تكون به الرقابـــة يمنع ورد من ياوي من تلك اللواء أحتياطاً مقر القمار بوضع كردون أخـــر بناحيـــة زلة وقد تأكيد سرعة وضع الكردونات والدقة الكل مصر بتغيير اربابـــها وتجعـــل مضبطة في بيان المهم وتسهيلات لا حل ان يكون لهم التأكيده فيما بعد بعدم قبـــول أحد من تلك النواحي ليقف كل منهم في هذه المصلحة بصرف الغيرة الكاملة ونواقـــه صار الفضل لهم من مقام الولاية بذلك وقع التعريف أيضا إلى مديرية زلة بوضـــع كردون بناحيتهم وضمت لهم الكيفية وأرسلت التحريرة الصايرة لقائمقـــام القضـــاء المذكور ليكون التدارك بها إلى محلها لان الناحية من ملاحقات تلك القضاء وأخـــر

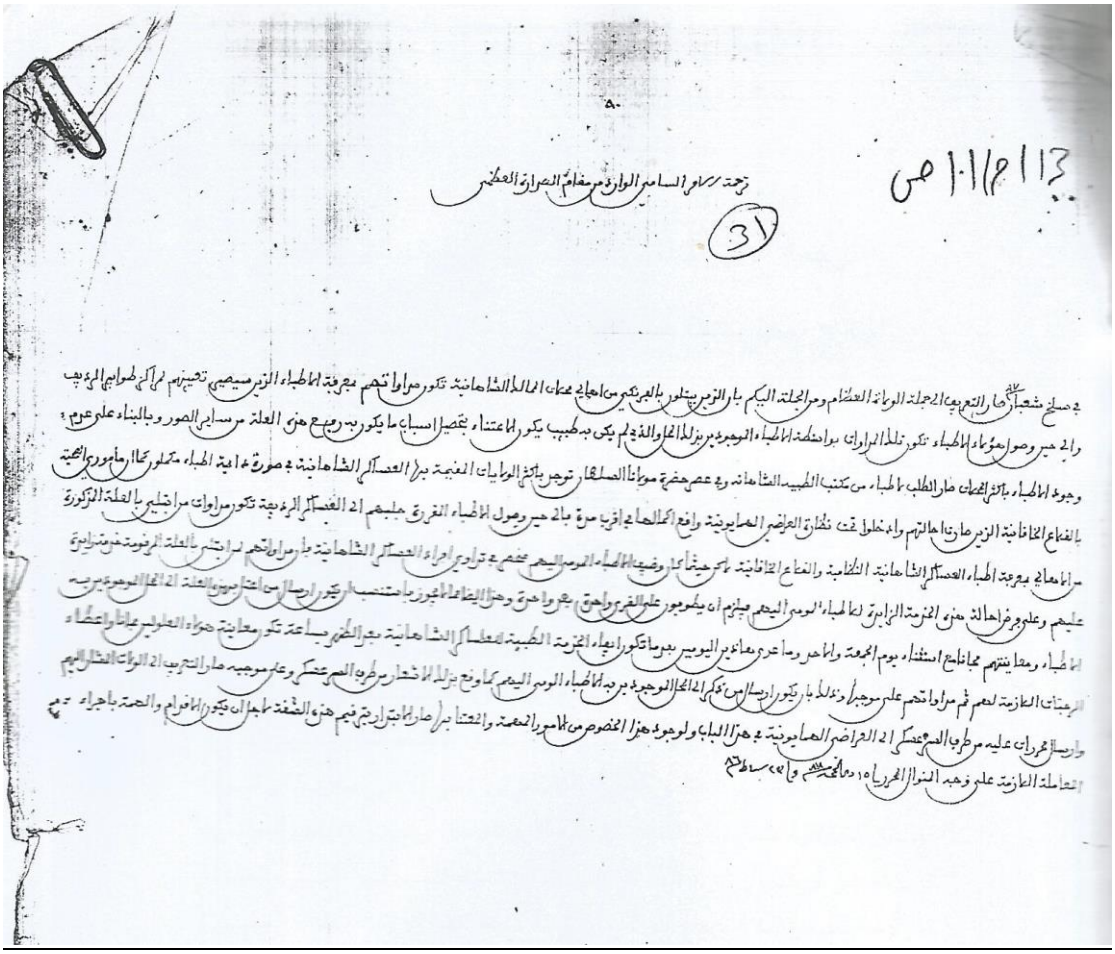

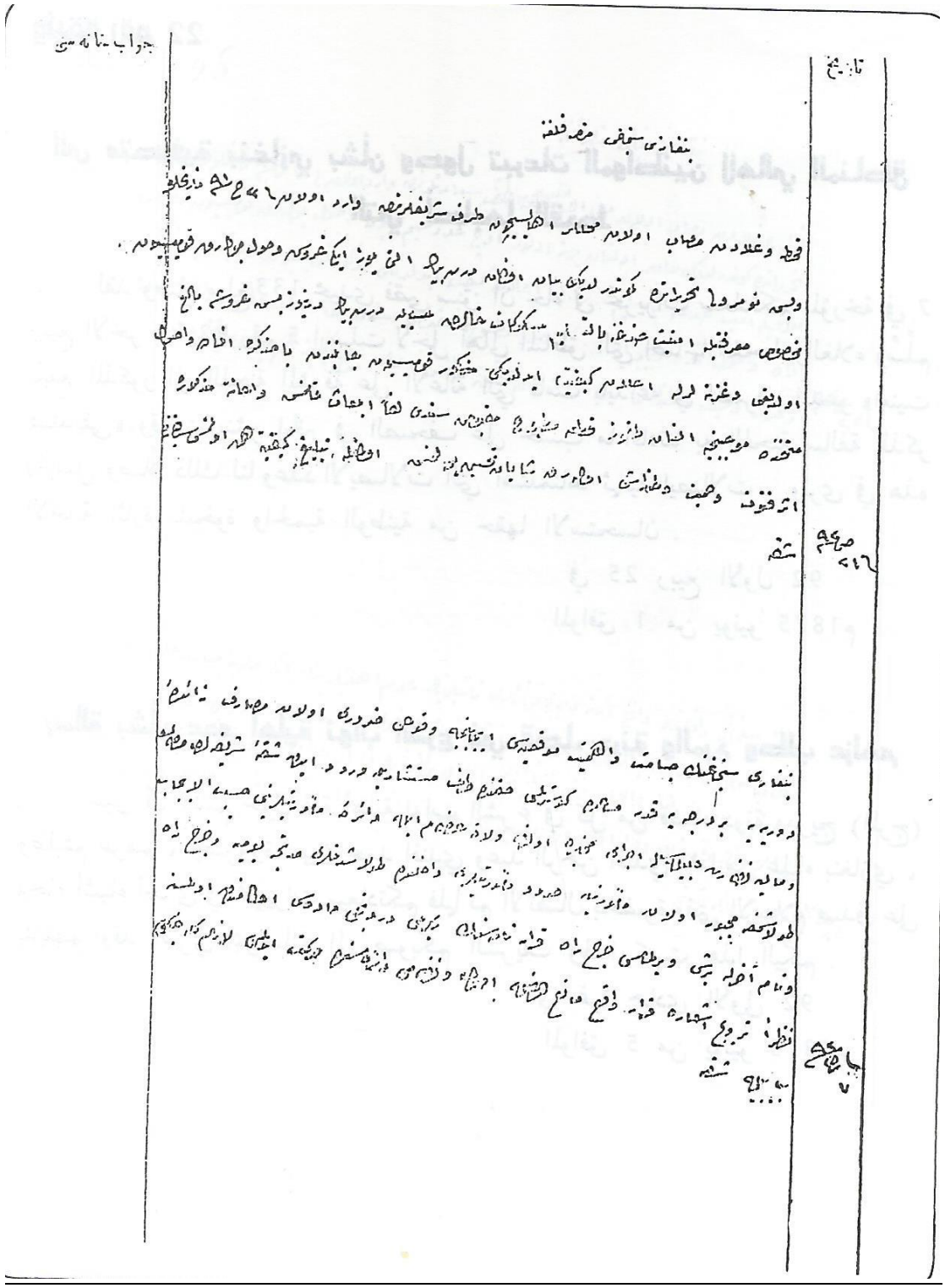

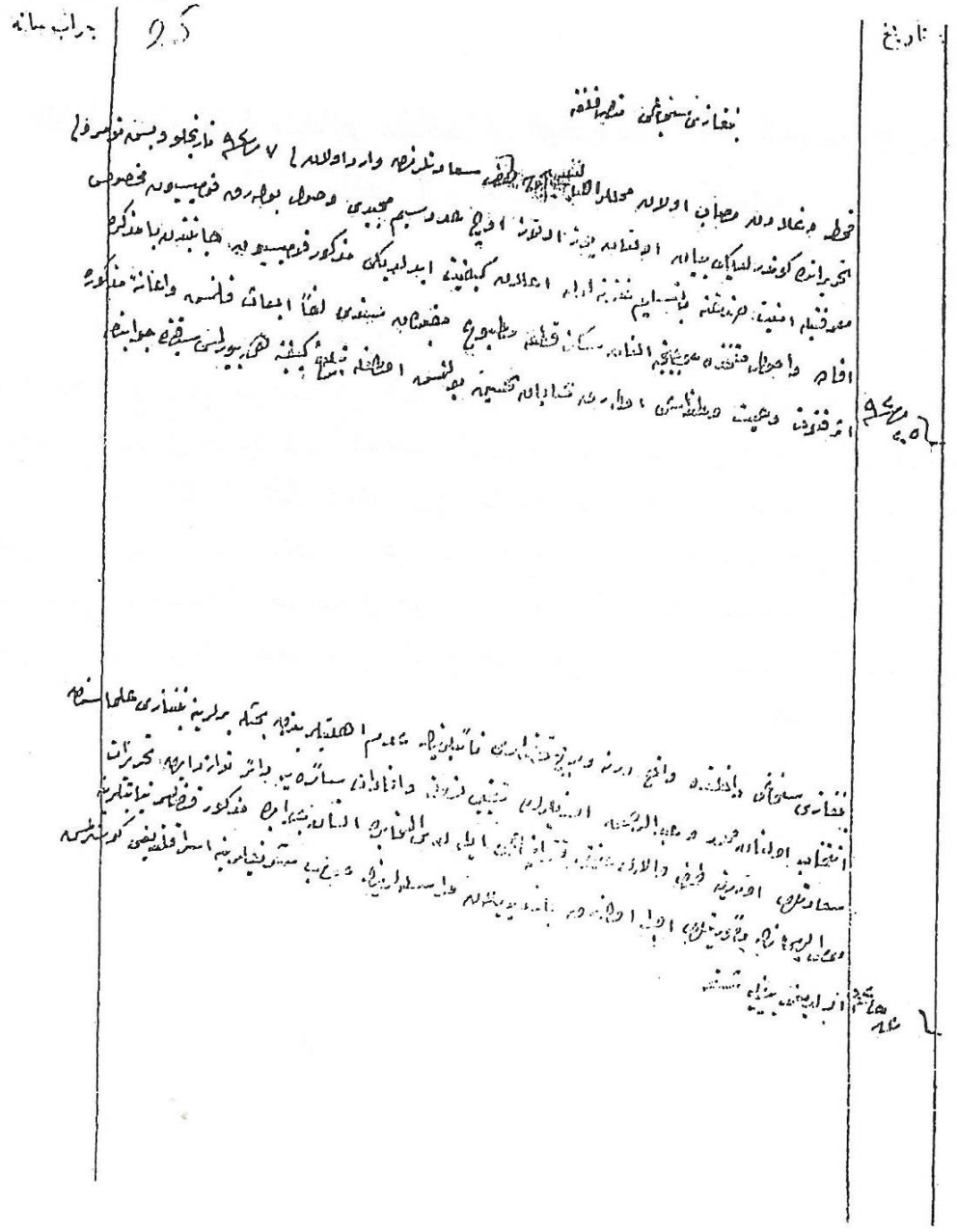

قائمة المصادر: (الوثائق):

أولاً: دار المحفوظات التاريخية – طرابلس:

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 107 /م4 /ص.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 74 /م4 /ص، سنة 1291 هـ/1875م.

– د. م. ت. ط، ملفات مختلفة المواضيع، رسالة موجهة إلى موانئ الولاية سنة 1301هـ/1885م.

– د. م.ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 108/م4/ص، رسالة موجهة إلى المتصرفيات بتاريخ 3 / صفر/ 1301هـ/ ديسمبر 1885م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 65 /م3/ ص، لسنة 1911م.

– د. م. ت. ط، محفوظات بلدية طرابلس المركز، وثيقة غير مصنفة، سنة 1904م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 114/م4/ ص، سنة 1288هـ/1887م.

– وثيقة غير مصنفة، (تشير إلى التداوي من الزهري بمعرفة أطباء الجيش العثماني بتاريخ /1288هـ/1887م).

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 95م/ ص، ظهور الكوليرا ببعض الولايات العثمانية سنة 1891م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 57/م2/ص، إجراء الحجر لظهور مرض الكوليرا في سنة 1890م.

– المصدر نفسه، ملفات الصحة، وثيقة رقم 92/م4/ص، إلى الوالي برفع الحجر عن واردات بورسعيد، 1904م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 64/م3/ص، بشأن رسوم الحجر الصحي بتاريخ 1875م

– ملفات الصحة، وثيقة رقم 103/م4/ص، بشأن الإجراءات الحجيج قبل المغادرة وتكليف أطباء لذهاب معهم، بتاريخ 14/ تشرين /1326هـ/1909م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم121/م2/ص، بتاريخ1911م برقية لوكيل مالطا إلى مفتشي الصحة.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 99/م4/ ص، بتاريخ 17/ محرم 1326هـ/ 19 فبراير 1906م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 83 / م3 / ص، بشأن تعيين أطباء للحجر الصحي في درنة وطبرق والبومبا، بتاريخ 1869م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، رقم 545، الولاية تطلب مساعدة وزارة الداخلية لتزويدها بثلاثة من الأطباء /بتاريخ 1327هـ بتاريخ 6 أبريل 1911م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 161/م6/ص، بخصوص مستوصف داني الإيطالي الذي يقدم خدمات علاجية للفقراء؛ ووثيقة رقم710، بخصوص إنشاء مستوصف ببنغازي عام 1902م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 18/م1/ص، بتاريخ 19/ شعبان 1312هـ، / 12 فبراير 1894م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 38/م2/ ص، بتاريخ شعبان 1329هـ/ 15 يناير 1911م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 26 /م1 /ص، بتاريخ 1 /7 /1911م.

– د. م. ت. ط، ملفات أحمد راسم، رسالة من الوالي عممت على جميع القائمقاميات، بتاريخ 15/فبراير/1894م؛ بلدية طرابلس.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة غير مصنفة، تقرير إلى إدارة الحجر الصحي، سنة 1883م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 70/ م3/ ص.

– د. م. ت. ط، ملفات القناصل، وثيقة رقم 6/ م3/ق، ب، بتاريخ 1941/11/13م.

– د. م. ت. م، ملفات الصحة، وثيقة رقم ،63/م3/ ص، بتاريخ /1872م.

– د. م. ت. م، ملفات الصحة، وثيقة رقم،53/م4/ ص، بتاريخ /1899م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 88/ م4 / ص/ لسنة 1887م.

– د. م. ت. ط، ملفات مختلفة المواضيع، وثيقة غير مصنفة، بعنوان مكافحة التيفويد، سنة 1872م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 70/ م3/ ص سنة 1843م.

– د. م. ت. ط، ملفات مختلفة المواضيع، رسالة من الوالي إلى القائمقاميات المختلفة 1874م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 30/م2/ص، بتاريخ 1276هـ/ 1859م.

– د. م. ت. ط، ملفات القناصل، وثيقة رقم 221/ م36 /ق.ب، بخصوص شهادة صحية لعبور سفينة قادمة من مالطا، بتاريخ 1859/5/2م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 108/م6/ص، بخصوص ظهور الكوليرا في عدن ومكة المكرمة ولزوم أخذ الاحتياطات الوقائية اللازمة.

– د. م. ت. ط، ملف الصحة، وثيقة رقم 141 مؤرخة في 3 يناير 1888م حول تلقيح الأهالي ضد مرض الجدري.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 141/م1/ص.

– المصدر نفسه، ملفات الصحة، وثيقة رقم 141 /م1 / ص.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، /م3/ ص، إدارة الولاية تحديد مرتبات الأطباء بتاريخ ذي القعدة 1290هـ/1874م.

– د. م. ت. ط، ملفات مختلفة المواضيع، وثيقة غير مصنفة، زيادة رواتب الأطباء من قبل إدارة الولاية، 1324هـ.

– د. م. ت. ط، وثيقة غير مصنفة، حول إشعار أحمد راسم إلى جميع المناطق بضرورة تلقيح الأغنام.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 34/م2/ص، بخصوص معالجة الأمراض بالأعشاب.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 71/م3/ ص.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 130/م5/ص، بشأن الاهتمام بغذاء العساكر العثمانيون بتاريخ 1890م.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، تصنيف الوثيقة: م/1/ ص، بخصوص ردم المستنقعات في مرزق بتاريخ 12 شوال 1294هـ.

– د. م. ت. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 4229/م9/ص، بخصوص سرعة الإبلاغ عن ظهور الأوبئة.

ثانياً: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية:

– م. ج. ل. ط، ملفات القناصل، وثائق قنصل نابولي، بتاريخ يونيو 1850م.

– م. ج. ل. ط، ملفات الصحة، وثيقة غير مصنفة، سنة 1884م.

– م. ج. ل. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146/ج /23، بخصوص قائمة تحوي عدة أمراض والمتوفين منها في شهر مايو/ 1857م ببنغازي.

– م. ج. ل. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146/ج/25، بخصوص ظهور وباء في بنغازي بتاريخ 1858م.

– م. ج. ل. ط، ملفات القناصل، قنصلية نابولي، بتاريخ/مايو/1832م.

– م. ج. ل. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146/ج/22، عبارة عن جدول يبين أشخاص توفوا بعدة أمراض ببنغازي ودرنة، سنة 1857م.

– م. ج. ل. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146/ ج /7، بشأن تطعيم الأهالي ضد التيفويد في سنة 1882م.

– م. ج. ل. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146ج/3/19، مصاريف صيانة كورنتينة ببنغازي بتاريخ /1856م.

– م. ج. ل. ط، ملفات الصحة، وثيقة رقم 146ج/3/25، بخصوص إنشاء كورنتينه في موانئ كل من بنغازي وطرابلس في سنة 1858م.

Health conditions in Cyrenaica through historical documents AD 1911-1835

Prof. Dr. Al-Mabrouk Mahmoud Saleh Suleiman[1], Dr. Abdul Hamid Ibsis Shuaib[2]

[1]Department of Islamic Archeology - College of Archeology and Tourism

University of Tobruk – Libya

[2]Department of History - Faculty of Arts - University of Tobruk – Libya

[1] Mabruk.ms1973@gmail.com ،الواتس/ 0926392645

[2] lbdalhmydabsys@gmail.com ،الواتس/0917708323

Abstract

The research topic revolves around studying the health conditions in the Barqa region during the second Ottoman era through health documents that indicated the spread of many epidemics and various diseases in Barqa during the study period. The research dealt with those epidemics and diseases and the periods of their spread within the Barqa region, as the documents provided an important study that showed the extent of the suffering of the region's residents from those diseases.

***Keywords**: Barqa region , diseases , epidemics , Ottoman era , plague , eye diseases*